

افتتاحية

الشرذمة إشكالية الأنشطة البحثية للأكاديميين في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي

ساري حنفي

رئيس التحرير، وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت.

إن للنظام الجامعي ونظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في الوطن العربي. وهناك العديد من العوامل التي تؤدي دوراً في ذلك، لكنّ ما أحبُّ أن أركّز عليه هنا هو تجزئة أنشطة الباحثين بطريقة إشكالية في الوطن العربي.

غالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزأة داخل كلّ دولة قومية بحيث لا تتواصل مع بعضها؛ فهي نخب إما تنشر عالمياً لكنها تندثر محلياً أو إنها تنشر محلياً لكنها تندثر عالمياً (Publish globally and perish locally vs publish locally and perish globally).

ولكي أفهم مشكلة بروز الإنتاج الاجتماعي العربي، سأستخدم تصنيفاً مبتكراً رباعي الأبعاد توسّع فيه ميشال بوراوي في علم الاجتماع، بحيث أسهب في تطبيقه على العلوم الاجتماعية بجميع فروعها.

يميّز بوراوي بين أربعة أنواع لعلم الاجتماع: النوعان الأولان (علم الاجتماع المهني والنقدي) (Professional and Critical Sociology) على صلة بالجمهور الأكاديمي؛ أما النوعان الآخران (علم الاجتماع العمومي والسياسي) (Public and Policy Sociology) فهما على صلة بجمهور أعرض. يتألّف علم الاجتماع المهني من «برامج بحثية متعددة متداخلة، لكل منها افتراضاته الخاصة، ونماذجها الأصلية (Exemplars) وأسئلتها المحددة، وأدواته المفاهيمية والنظريات الناشئة عنه». (بوراوي، ٢٠١٠). و يدرس البحث الاجتماعي النقدي الأسس - الظاهرية والتمثّنة، المعيارية والوصفية - التي تقوم عليها البرامج الخاصة بالبحث الاجتماعي المهني، غير أن البحث الاجتماعي

العمومي أسس لحوار بين البحث الاجتماعي وبين مستويات عديدة من العموم، بمعنى أنه شكل حواراً مزدوجاً وعلاقات متبادلة، بحيث يعزّز الحوار المثمر التثقيف المتبادل الذي لا يقتصر على دعم المجموعات المستهدفة، بل يُغني، إلى جانب ذلك، نشاط البحث الاجتماعي ذاته ويساعد على وضع أجندات الأبحاث.

إن مشاركة المجتمع في تصميم المقترحات البحثية، إضافةً إلى المحاضرات وورش العمل لأصحاب المصلحة المختلفين بهدف نشر النتائج البحثية وسيلةً تُمكن علماء الاجتماع من التفاعل مع العامّة وتحديد أهمّية المواضيع المستقبلية للدراسات سواء على مستوى حاجات المجتمع، أو عامّة الناس. بالتالي، ثمة مستويات أربعة للبحث الاجتماعي للعموم: المستوى الأول، يهتم بمنهج التدخل السوسولوجي والبحث الإجرائي. أما الثاني فيتمثل بالحديث والكتابة إلى العامة، حصراً، حول موضوعات كان الباحث قد تخصص فيها. وثالثاً، بالحديث والكتابة حول اختصاصه وكيفية ارتباطه بالوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي المحيط به. المستوى الأخير، يشمل الحديث والكتابة واتخاذ موقف إزاء ما هو أشمل من اختصاصه (Lightman, 2008). ويتعين علينا هنا الإقرار بالموقف المعياري للباحث في المجال العام من دون أن يؤدي ذلك إلى التنبّي غير النقدي لقضية ما (Marezouki, 2004; Wiewiorka, 2000).

أخيراً، إن هدف البحث الاجتماعي للسياسات هو تقديم الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع، أو شرعنة حلول تم التوصل إليها مسبقاً. وفي كثير من الأحيان يطلب بعض الزبائن (منظمات دولية، وزارات، وإلى ما هنالك) إجراء دراسات خاصة لتدخلاتهم، بواسطة عقود محددة محررة^(١).

ومع أن الأنواع الأربعة لعلم الاجتماع معرّفة على قدم المساواة، وهي موضوع نقاش في أوروبا (انظر مثلاً بيار بورديو، ولان تورين وميشيل فيفيوركا)، وموضوع نقاش جزئي في أمريكا الشمالية (انظر مثلاً مايكل بوراووي، وهيربرت غانز ودافيد رايسمان)، فالحال ليست كذلك في المشرق العربي. يمكن ملاحظة غياب الحوار/النقاش المتّصل بهذه القضية في المشرق العربي وكذلك هناك عدم توازن بين المقالات/الكتب المهنية المنشورة، والمقالات الصحافية والتقارير غير المنشورة في متّين وثلاث (٢٠٢) سير ذاتية لعلماء اجتماع في العالم العربي. ويظهر البحث أن الباحثين يتخصصون غالباً في أحد أنواع العلوم الاجتماعية وأنه لا يوجد نقاش بين هؤلاء الأفراد.

(١) تناول باحثون كثيرون تصنيف بوراووي بإسهاب، وإن لم يستحسنها بعضهم. انظر مثلاً: (McLaughlin and Turcotte, 2007).

إن صورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً: فهو منظر يتحدث عن التقليد، الحداثة، الاستبداد، الهوية، الوحدة العربية، العولمة... إلخ، لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية، كما إن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في فخ الوعظ كما هي حال الفلاسفة، ويثيرون الأسئلة بدلاً من تقديم أجوبة ملموسة. وأندر من ذلك احتمال سماع باحثين اجتماعيين متخصصين وهم يتحدثون في الحياة العامة. لا يُعزى ذلك إلى غياب نتائج أبحاثهم عن وسائل الاتصال بالجماهير أو الصحف وحسب، بل إلى صعوبة إجراء عمل ميداني في الوطن العربي بالنظر إلى النظم الاستبدادية والافتقار إلى القدرة البحثية.

ومن خلال إسقاط تصنيف مايكل بوراوي للأنشطة البحثية (المهنية والنقدية والعامة والسياسية) على نموذج أكثر ملاءمة للوطن العربي، أشير إلى لحظات أربع لهذه الأنشطة:

الأولى هي اللحظة العالمية/الشمولية (Global/Universalistic): تصرّ لحظة العقل الأرسطوية هذه على أن العلوم الاجتماعية تشبه أي علم آخر ولذلك تحتاج إلى تقنيات لإجراء البحوث. وهذا يقتضي مقارنة نوموتية (Nomothetic) لإنتاج بيانات تتيح إجراء مقارنات مع سياقات أخرى.

والثانية هي اللحظة المحلية حيث يكتسي مفهوم الوعي، على حدّ تعبير عدي (الهوري، قيد النشر) أهمية بالغة. إن ذاتية (Subjectivity) الفاعلين وتأثير الثقافة يصبحان جليّين وهو ما يقتضي مقارنة أكثر تخصصية تسعى إلى فهم شامل للقضايا التي استجدت في موقف واحد مع أخذ الثقافة المحلية في الاعتبار. اللحظتان الأولى والثانية لحظتان مهنتان ونقديتان في تصنيف بوراوي، لكن هناك ميل إلى الاستقطاب. وعلى سبيل المثال، بعد استعراض مجلّتين علميتين في الخليج العربي، وجدنا أن علم الاجتماع يفتقر إلى الوعي.

لقد تحول علم الاجتماع إلى دراسة مشكلات صغيرة باستخدام تقنية علمية لكن من دون التعامل مع الطبيعة الاستبدادية للنظم الملكية هناك إضافة إلى هياكل السلطة الأخرى وطبيعة الاقتصاد السياسي.

اللحظة الثالثة هي اللحظة شبه المعيارية التي تشبه علم الاجتماع العمومي والسياسات وفقاً لتصنيف بوراوي. إنها تتضمن تطبيق اللحظتين الأولىين للتعاور مع المجتمع ومع صنّاع القرارات. تحتاج هذه اللحظة إلى استخدام لحظات محلية/عالمية (أو لحظات مهنية/نقدية) لحلّ مشكلات المجتمع من خلال حملات توعية ومناصرة وحشد تأييد، وكذلك إلى استراتيجيات وسيناريوهات. وقد أطلقنا عليها لحظة شبه معيارية كونها مدفوعة أساساً بنتائج علمية ولأنها تتضمن خيارات تتبع غالباً من أسس سياسية وأيديولوجية وأخلاقية.

إن النتائج الأولية التي توصلت إليها في تحليل محتوى إسهام علماء الاجتماع العرب في النقاش العام يظهر أنه ليس في كثير من الأحيان قد أسهم الباحثون الاجتماعيون في المناقشات العامة: نجد ذلك الإسهام في المغرب العربي أكثر مما هو عليه في المشرق، وأكثر في البلدان التي يوجد فيها حرية التعبير من الدول الاستبدادية العربية. وإذا كان هناك بعض الاستخدام فهناك كذلك بعض تَعَسُّف. نسلط الضوء على شكلين من أشكال التَعَسُّف: الأول هو طريقة طمس العديد من الباحثين الاجتماعيين الحدود اللازمة بين اللحظتين السابقتين (شيء أشبه بنوع فكرة فيبيرية لعلم خالٍ من القيم) واللحظة المعيارية. مثال ذلك الكتابة بطريقة لا تحدّد لنا الحدود الفاصلة بين النتائج الإمبريقية والأيدولوجيا، وبين مهنة الباحث وموهبته ومفاوضات السياسي. إنه ميل متجدد في علم الاجتماع العربي لأنه أشير إلى ذلك في مطلع تسعينيات القرن الماضي أصلاً بل وقبل ذلك (Kerrou, 1991). والشكل الثاني من التَعَسُّف هو عندما يصبح الاجتماعي العمومي مجرد متحدّث مُضَلَّل (Prolocutor) بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات عاتمة تُستخدم لمرة واحدة بنجاح اعتماداً على القدرة البلاغية علي تقديم أوضاع جديدة وتكوينها والتماسها» (Stanton, 2009: 223). وهذا مدفوع غالباً بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية.

أخيراً، هناك لحظة معيارية متّصلة بالأخلاق والدين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللوصول إلى هذه اللحظة، يحتاج الباحث إلى التعامل مع جميع منظمي الأعمال في المجتمع وهذا يشمل الزعامات الدينية. بالتالي، تُظهر البيانات التي جُمعت إلى الآن من تحليل افتتاحيات الصحف اللبنانية حواراً وتفاعلاً محدوداً للغاية بين هذه المجموعات. (حنفي وأرفانيتيس، ٢٠١٤) مثال ذلك، يتغطى كثير من الباحثين اللبنانيين أنفسهم خلف موقف أغلبية اللبنانيين الذين يرفضون إعطاء الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية (الحق في العمل والتملك). وهم يختمون مقالاتهم غالباً بقول إن تحقيق هذه المطالب متعذر لأن أغلبية اللبنانيين سترفضها. باعتماد هؤلاء المؤلفين هذا الموقف يكونون قد اختاروا عدم اعتماد موقف معياري يذكّر الناس بالأخلاق وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذه المسألة.

الأنشطة البحثية المجزأة

لدى استطلاع السير الذاتية للباحثين، يتبيّن أن أعمار الباحثين الاجتماعيين الناقدين تزيد بوجه عام على الخمسين سنة. والاتجاه السائد غالباً هو أن الباحثين الكبار في السن لا يقومون بالعمل الميداني. كما أن الباحثين الاجتماعيين في السياسات والعموميين رجالاً غالباً. وربما يفسّر هذا التحيز الذكوري بالتنافسية والعدوانية الشديدة في سوق الخدمات الاستشارية.

أعرب بعض من قابلتهم من علماء الاجتماع المهنيين والنقادين عن موقف متعال من البحوث الاجتماعية العمومية وفي السياسيات. وهناك دراسة حديثة شملت ٢٢٨ باحثاً في ١٢ دولة عربية أظهرت قلة استخدام النظم الصحية وأدلة البحوث في صناعة السياسات الصحية^(٢). (El-Jardali [et al.], 2012) نقلاً عن (IFI-CAPRI, 2014). وشجبت دراسات كثيرة أخرى ضعف التأثير في السياسيات للعديد من المراكز البحثية (الخزندار، ٢٠١٢؛ شحادة والطيار، ١٩٩٩؛ الأفندي، ٢٠١٢). في الأردن، اليمن وكل البلدان العربية.

تبنت الباحثون المهنيون موقفاً موضوعياً مدّة طويلة من الزمن وأغفلوا مسؤولياتهم الأخلاقية بتحاشي الإفصاح عن آرائهم (السلبيات والإيجابيات) في المنتديات العامة وفي كسب تأييد المسؤولين الحكوميين. وهذا الموقف يزداد جلاءً عند الأكاديميين في جامعات نخبوية. والقطيعة لا تتجلى فقط في إهمال الباحثين المهنيين للتأثير في السياسات بل وكذلك العكس. وبإلقاء نظرة خاطفة على السير الذاتية للاستشاريين الذين يُجرون بحثاً سياسياً لمصلحة الدولة والمنظمات الدولية يتبين أن نحو ثلاثة أرباع هؤلاء لم ينشروا بحوثهم في مجلات أكاديمية، وأنه ليس هناك أثر لعمل ميداني، وأن أغلب المخرجات إعادة إنتاج لأعمال باحثين آخرين. والظاهر أن هؤلاء الاستشاريين يفتقرون إلى علاقات متسقة بين الأسباب والمؤثرات.

هناك منافسة غير متكافئة بين الباحثين الاجتماعيين في مجال السياسات على حساب فئات أخرى من الباحثين الاجتماعيين، لأن تدخل المنظمات المانحة غالباً ما يحابي هذه الفئة التي سيطلق عليها اسم «الخبير» (Expert). ويعكس ذلك وجود ما يسميه ريتشارد لي وآخرون (Lee [et al.], 2005) زواجاً مضطرباً بين العلوم الاجتماعية وبين السياسات الاجتماعية، حيث لم يتفق الطرفان تماماً على قواعد راسخة لعقد الزواج. على سبيل المثال، تقوم منظمات الأمم المتحدة أحياناً بإنتاج معارف في السياسات الاجتماعية تُشرّ منفصلة عن البحث المهني. وفي تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ (UNDP, 2009) ورد في مراجع النص (وهي غير المراجع الإحصائية) فقط ٣٠ مرجعاً أكاديمياً (١٢ بالمئة) من أصل مجموع المراجع البالغ ٢٤٢، في حين أن نصف المراجع تقريباً (٤٧ بالمئة) مخصصة لوثائق الأمم المتحدة (انظر الجدول أدناه).

(٢) أظهرت النتائج أن ١٦ بالمئة من المشاركين فقط تفاعلوا مع صنّاع السياسة وأصحاب المصلحة في ترتيب الأولويات، وأن ٨، ١٩ بالمئة أشركوا صنّاع السياسة في عملية تطوير بحوثهم. وفي ما يتصل بنشر البحوث، وُجد أنه يرجح نقل الباحثين نتائج بحوثهم إلى باحثين آخرين (٦٧ بالمئة) عوضاً من نقلها إلى صنّاع السياسة (٥، ٤٠ بالمئة).

نوع المراجع في تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي

النسبة المئوية	العدد	المراجع
٤٧	١١٣	وثائق صادرة عن الأمم المتحدة
١٧	٤٠	دراسات للمنظمات الدولية
١٢	٣٠	وثائق ومقالات من الإنترنت
١٢	٣٠	منشورات أكاديمية
٩	٢١	وثائق رسمية
٣	٨	صحف
١٠٠	٢٤٢	المجموع

(UNDP, 2009).

المصدر:

كما وأظهرت السير المهنية أن الباحثين الاجتماعيين للبحث العمومي في المشرق العربي في أغلب الأحيان هم منفصلون عن زملائهم في البحث المهني. وحولتهم وسائل الإعلام والمؤسسات العامة إلى خبراء في أي موضوع يُطلب منهم. والطفيف في ذلك أنني رصدت خلال العام الماضي برامج تلفزيونية في بعض القنوات العربية (الجزيرة، تلفزيون المستقبل، التلفزيون السوري، التلفزيون الفلسطيني، قناة العربية) بحثاً عن باحثي البحث العمومي العربي. لاحظت أن بعضهم يقدم مداخلات حول مختلف الموضوعات التي كانت تتصل أحياناً بمجال خبراتهم، لكنها في أحيان كثيرة لم تكن كذلك. إلى ذلك، أظهر الاطلاع على السير المهنية لبعض هؤلاء الباحثين البارعين في المجال الإعلامي أنهم لم ينتجوا الكثير في مجال الأبحاث المهنية والنقدية. وضمن هذا التوجه، نادراً ما نصادف كتباً ألفها باحثون اجتماعيون تُقرأ خارج الوسط الأكاديمي، بحيث تصبح وسيلة لإثارة المناقشات العامة الجارية حول إشكاليات أساسية للمجتمع العربي أو المحلي، من خلال الفجوة الموجودة بين تطلعاتهم وبين واقعهم ونزعاتهم والعلل التي يشكون منها. درس العديد من الباحثين شخصية المفكر وعلاقته بالوسط الأكاديمي وبالمجتمع. ويرى هشام (جعيط، ٢٠٠١)، أنه في الوقت الذي يرتبط فيه المفكرون الأوروبيون بتراتهم، نجد أن المفكرين العرب قد هجروا تراثهم. كما يشكو كل من علي (حرب، ١٩٩٦) وعبد الإله (بلقزيز، ٢٠٠٠) من أن المفكرين العرب أصبحوا مسيئين جداً، بل إنهم أصبحوا موالين لبعض التشكيلات السياسية، بدل أن يظلوا مفكرين نقديين مرتبطين بالوسط الأكاديمي. أما رشيد الضعيف فقد أشار إلى أن كثرة اعتياد بعض الباحثين على الكتابة في الصحافة

اليومية أدى بهم إلى إنتاج خطاب مسطح وتبسيطي أحياناً في ما بهم ظواهر اجتماعية مركبة (Kabbanji, 2010).

يمكن تلخيص كل ما سبق بالشكل الرقم (١) الذي يُظهر ما يلي:

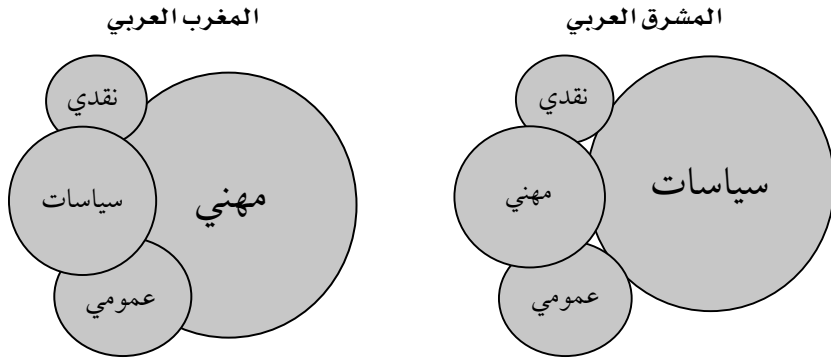
تضخم في البحوث السياسية في المشرق العربي على حساب البحوث المهنية والنقدية، بسبب تأثير التمويل الأجنبي الذي يحابي بحوثاً تقضي مباشرة إلى توصيات لـ «حل» مشكلة اجتماعية. لكنّ الحال ليست كذلك في المغرب العربي.

١. ضعف البحوث العامة في كلِّ أنحاء الوطن العربي وإن كان ذلك يصح في المشرق العربي بشكل خاص.

٢. ليس هناك صلة بين أنواع البحوث الأربعة هذه في المشرق العربي، بينما نجد أن الوضع «صحي» أكثر في الدول العربية الفرنكوفونية حيث نلاحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة، وحيث مقدار البحوث المهنية في المنطقة الأخيرة مؤشّر جيد على وضع أكثر صحية هناك.

الشكل الرقم (١)

توزع الأبحاث الاجتماعية في المشرق والمغرب العربي بحسب نوع البحث



بالرغم من كل ما قلته، لا أحاول الإيحاء بأن على كل باحث أن يقوم بالأنواع الأربعة المذكورة من البحوث الاجتماعية. ولكن، حيثما توجد نزعة باتجاه تقوقع كل فئة من الباحثين على المستوى المجتمعي، تصبح هناك إمكانية كبيرة لإنتاج أبحاث متواضعة النوعية في كل نوع من أنواع البحث الاجتماعي. ويبرز على وجه الخصوص خطر جعل الأبحاث المهنية والنقدية أكثر نخوية وانفصالاً عن احتياجات المجتمع. ونلاحظ أن مختلف البنى، كالجامعات ومنظمات المانحين ووسائل الإعلام، تدفع باتجاه هذا التخصص.

المراجع

- الأفندي، محمد أحمد (٢٠١٢). دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار: حالة اليمن. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات.
- بلقرين، عبد الإله (٢٠٠٠). نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين. بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- بوراووي، مايكل (٢٠١٠). «نحوسوسيولوجيا للعموم». إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد ١٠، ربيع. جبيل، هشام (٢٠٠١). أزمة الثقافة الإسلامية. بيروت: دار الطليعة.
- حرب، علي (١٩٩٦). أوهام النخبة أو نقد المثقف. بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- حنفي، ساري وريغاس أرغانيثيس (٢٠١٤). «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية سببات الحياة العامة للأكاديميين العرب». عمران: العدد ، صيف.
- الغزدار، سامي (٢٠١٢). دور مراكز الدراسات وتحدياتها في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شحادة، مهدي وصالح بكري الطيار (١٩٩٩). دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار. باريس: بيروت: مركز الدراسات العربي - الأوروبي.
- الهوري، عدي (قيد النشر). «الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية». في: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. تحرير ساري حنفي ومصطفى مجاهدي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- El-Jardali, F. [et al.] (2012). «Use of Health System and Policy Research Evidence in the Health Policy-Making in Eastern Mediterranean Countries: Views and Practices of Researchers.» *Implementation Science*: vol. 7, no. 1.
- IFI-CAPRI. (2014). *A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report*. <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/20140331ifi_RAPP_monograph.pdf>.
- Kabbanji, Jacques (2010). *Rechercher au Liban: Communautés scientifiques, chercheurs et innovation*. Beyrouth: Publications du centre de recherche de l'institut des sciences sociales de l'université libanaise.
- Kerrou, Mohamed (1991). «Etre sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique.» *Peuples Méditerranéens*: nos. 54-55.
- Lee, Richard, [et al.] (2005). *From National Dilemmas to Global Opportunities*. Paris: MOST Papers: Social Science and Social Policy.
- Lightman, Alan (2008). «The Role of the Public Intellectual.» <<http://web.mit.edu/comm-forum/papers/lightman.html>>.
- Marezouki, N. (2004). «Théorie et engagement chez Edward Saïd.» *La Revue Mouvements* <<http://www.cairn.info/revue-mouvements-2004-3-page-162.htm>>.
- McLaughlin, Neil and Kerry Turcotte (2007). «The Trouble with Burawoy: An Analytic, Synthetic Alternative.» *Sociology*: vol. 41, 5, pp. 813-828.
- Stanton, Richard (2009). «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen.» in: *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*. Edited by Øyvind Ihlen and Betteke Van Ruler. London: Routledge.
- UNDP (2009). *Arab Knowledge Report*. Dubai: *Towards Productive Intercommunication for Knowledge*. Dubai: UNDP; Al Maktoum Foundation.
- Wieviorka, M. (2000). «Sociologie Postclassique Ou Déclin de La Sociologie?» *Cahiers Internationaux de Sociologie*: no. 108, January: 5-35.

جديد

مركز دراسات الوحدة العربية

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية، في إطار تنفيذ المزيد من أهدافه الرامية إلى
إغناء فكر القارئ العربي:

البدء بقبول مخطوطات الأعمال الروائية الهادفة

التي تصوّر بصدق وإبداع فني القضايا المجتمعية في الوطن العربي، والمهاجر.

شروط النشر:

- ١- ينشر المركز الأعمال الروائية الأصلية التي تتوافر فيها شروط العمل الفني الروائي، والتي تُعنى بالإنسان العربي، وقضايا داخل الوطن، وخارجه.
- ٢- يشترط في المخطوط الروائي المقدم ألا يكون قد قدّم للنشر في أي دار نشر أخرى.
- ٣- تعرض المخطوطات الروائية على لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص والخبرة العالية، وذلك لتبين مدى أصالة النص الروائي وموافقته شروط النشر المعمول بها في المركز، ومن ثم مدى صلاحيته للنشر.
- ٤- تقدّم مخطوطة النص الروائي باللغة العربية الفصيحة، ومنصّدة على الحاسوب، وفق شروط النشر في المركز، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف إلى قسم الدراسات في المركز، وذلك عن طريق البريد الإلكتروني فقط.
- ٥- يُبلّغ المؤلف بتسلّم مخطوطته خلال مدة أسبوع، وبمدى ملامتها للنشر خلال أربعة أشهر.

البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb

دراسات

